

بدو والنقب ... أقلية تم نسيانها

كاثرين كولر

واعترفت بقبائلهم. وإذا أراد أي بدوي الحصول على الجنسية الإسرائيلية، فكان من الواجب عليه الانتساب إلى إحدى هذه القبائل بغض النظر عن نسبه الأصلي. ومن ثم يتم إجبار هؤلاء على الرحيل والإقامة الدائمة في ٧ مدن محددة من قبل الدولة. بعدها تقدم لهم العروض التي تتضمن إعانات أرض، حق الحصول على مياه الري والكهرباء، استخدام الطرقات المراكز الصحية والمدارس، إذا وافقوا على التخلي عن المطالبة بأراضيهم في النقب والإقامة في المناطق المخصصة.

على الرغم من كل هذه الضغوطات لم تتعد نسبة البدو الذين وافقوا على الرحيل النصف، في حين بقي النصف الآخر في المنطقة المغلقة ضمن مستوطنات «غير قانونية» وغير معترف بها من قبل الدولة، حتى وإن كانت داخل المناطق التي خصصتها الدولة لهم، حيث يواجه العديد منهم خطر هدم بيوتهم أو المحاكمة بسبب استخدامهم «غير القانوني» للأرض.

يشنت وابل الأخبار المتعلقة بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني الانتباه عن سكان صحراء النقب جنوب إسرائيل من البدو العرب، الذين يصل عددهم إلى ١٨٦ ألف و ٦٠٠ شخص، يشكلون ١٢٪ من تعداد العرب في إسرائيل، مع كونهم مواطنين إسرائيليين نازحين داخليا يعيشون على الأراضي الإسرائيلية.

بعدها محور تركيز الجهود الاستيطانية اليهودية، مما حرم البدو من حق الوصول إلى معظم أراضي الرعي واضطرتهم إلى التخلي عن طريقة معيشتهم التقليدية.

أما القبائل التي بقيت، فقد تمت محاصرتها وإجبارها على دخول 'المنطقة المغلقة'، وهي منطقة في شمال شرق صحراء النقب تشكل ١٠٪ فقط من حجم الأرض الأصلية التي كانوا يملكونها قبل ١٩٤٨، وقد بقيت خاضعة للقوانين العسكرية حتى سنة ١٩٦٦، ولم يسمح لهم خلالها بمغادرة المنطقة المغلقة إلا بعد حصولهم على إذن من الجيش. بعد هذا قامت إسرائيل بتعيين ١٩ شيخا

يشنت وابل الأخبار المتعلقة بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني الانتباه عن سكان صحراء النقب جنوب إسرائيل من البدو العرب، الذين يصل عددهم إلى ١٨٦ ألف و ٦٠٠ شخص، يشكلون ١٢٪ من تعداد العرب في إسرائيل، مع كونهم مواطنين إسرائيليين نازحين داخليا يعيشون على الأراضي الإسرائيلية.

كان بدو صحراء النقب - الذين يتم التفرقة بينهم وبين بدو الجليل في الوقت الراهن- الأغلبية العظمى التي سكنت تلك المنطقة قبل تأسيس دولة إسرائيل. وكان معظمهم قد اضطروا إلى الفرار، أو تم نفيه وتهجيره خلال وبعد اندلاع حرب ١٩٤٨، والتي أصبحت صحراء النقب



مماثلة تبرر تهجير السكان الأصليين في مناطق أخرى أيضا، حيث تدعي إسرائيل أن لها الحق بمصادرة الأراضي، لأن ملكية الأراضي التابعة للأشخاص تصبح ملغاة فور وفاة ذلك الشخص عملا بقانون 'الموت' الذي وضعه العثمانيون سنة ١٨٥٨. ولا تقبل إسرائيل أي حق ملكية إلا إذا كان مدعما بوثيقة ملكية صادرة عن إدارة الانتداب البريطاني سنة ١٩٢١، وهي فترة سجل ملكيته فيها عدد ضئيل من البدو بسبب نفور تقليدي من السلطات الأجنبية، والخوف من الضرائب، إضافة إلى عدم توقعهم إلى أن أحدا سيشكل تهديدا على حقهم باستخدام الأراضي في المستقبل.

أظهر استطلاع للرأي - كان قد أجري مؤخرا- شعور البدو العام بعدم الرضا تجاه التوطين حيث وصفوا آثاره بالسلبية، الأمر الذي يرجع إلى الحوافز التي تم عرضها عليهم، وإلى عدم السماح لهم بالحصول على التعليم، والحكم الديموقراطي المحلي، والخدمات الصحية، وحقوق السكن كغيرهم من المواطنين الإسرائيليين. ولا يؤثر النزاع على ملكية النقب على نوعية الحياة التي يحظى بها البدو وحسب، بل له تأثيرات سلبية على الهوية البدوية الحديثة أيضا. ويبقى مستقبل بدو صحراء النقب غير مؤكد ومحفوف بالصعاب.

تعمل كاثرين كولر على التحضير لرسالة الدكتوراة بها في قسم التنمية الدولية في جامعة أوكسفورد. بريد إلكتروني: kathrin.koeller@qeh.ox.ac.uk

لمزيد من المعلومات انظر:

- مركز دراسات وتطوير المجتمع البدوي، جامعة بن غوريون في النقب: <http://w3.bgu.ac.il/bedouin>
- مركز مساواة: www.mossawacenter.org/about/about.html
- منتدى التعايش السلمي في النقب: <http://dukium.org>
- المؤسسة العربية لحقوق الإنسان: www.arabhra.org/factsheets/factsheet3.htm
- لجنة الأربعين: www.assoc40.org

والمسؤوليات، إضافة إلى حل النزاعات وممارسة السيادة الإجتماعية. وتتمثل العقبات أمام التكتل العائلي في استحالة توسيع المنازل بسبب محدودية الأرض المخصصة لهم، والتي تتناسب مع النمو السكاني بينهم، حيث تصل نسبة المواليد لدى البدو إلى ٧٪ سنويا، وهي الأعلى عالميا. لذا فقد شاع بناء الخيم والأبنية خلف المنازل، لكي تستخدم في استضافة التجمعات الاجتماعية أو كمطابخ خارجية. ويتم عادة تحويل أجزاء من المنازل إلى حوانيت أو حظائر، الأمر الذي تعتبره السلطات الاسرائيلية مخالف للقانون، الذي يمنع الممارسات التجارية في الأحياء السكنية، إلا أن هذا هو مصدر الدخل الوحيد بالنسبة للكثير من العائلات.

«علينا تحويلهم من بدو إلى طبقة عاملة مدنية تخدم القطاع الصناعي والخدمي والبناء والزراعة ... لن يعيش البدوي على أرضه مع قطعانه، بل سيصبح شخصا متمدنا يأتي ويعود إلى منزله في وقت ما بعد الظهيرة ويتنعل حذاءه... بينما يذهب أولاده إلى المدرسة وشعرهم مصفف. ستكون هذه هي الثورة، لكنها من الممكن أن تستغرق جيلين لتصبح راسخة ... على ظاهرة البدو أن تختفي.»

الجنرال موشي دايان، ١٩٦٣.

تم فرض مشاريع تثبيت الإقامة وسياسات الاستيعاب الاجتماعي على الرعاة في جميع أنحاء العالم. ويمكن النظر إلى سياسات الاستيعاب والموقف الإسرائيلي تجاه البدو بشكل عام على أنه جزء من هذه الأساليب. فالهوية الإسرائيلية مبنية بشكل مرتبي في معارضتها لعرب الداخل والخارج على حد سواء. فأن تكون إسرائيليا، يعني ضمنا أنك 'عربي' وديموقراطي ومتحضر وعقلاني ومتعلم، بيد أن العربي وخصوصا البدوي متأخر واستبدادي وعاطفي، ولا يستحق مكانا في إسرائيل إلا إذا أثبت رغبته في 'التحضر'. لذا فإن المشاريع التي تخططها إسرائيل للبدو، تتمحور حول صورتها كدولة متحضرة وديموقراطية في منطقة متخلفة. أما تصميم إسرائيل على الاستحواذ على أكثر ما يمكن من أرض فيعتبر تحقيقا للأهداف اليهودية التي تتمثل في شعار 'أرض إسرائيل'.

أنكرت إسرائيل كل حقوق الأرض وملكياتها في منطقة النقب بهدف تحويلها من أرض عربية إلى مستوطنات يهودية. كما تنظر إسرائيل، إلى صحراء النقب، على أنها أرض فارغة أو إقليم مباح (غير خاضع لأي سيادة) ينتظر تحويله إلى مستوطنة يهودية أخرى. ويتم النظر إلى البدو على أنهم لا يملكون جذورا تربطهم بالأرض، وليس لديهم أي حق بامتلاكها. ويتم استخدام أدوات قانونية

ويسمح لهؤلاء بالحصول على المياه والكهرباء وخدمات البنى التحتية الأخرى بشكل محدود للغاية، وبما أنهم يسكنون في مناطق غير تابعة للبلديات، فإنه لا يمكنهم الحصول على تصاريح البناء التي يحتاجونها، إضافة إلى غياب أي مخططات مستقبلية لتنمية القرى التي يسكنونها، على الرغم من أن الخطة التي تم رسمها سنة ١٩٨٨ لبئر السبع - سادس أكبر مدينة إسرائيلية حاليا - كانت قد عرفت المدينة على أنها خلفية (على مقربة من الساحل) وأنها «ثنائية القومية». هذا وتبقى أراضي هؤلاء غير موجودة على الخرائط الرسمية أو تحل مكانها المستوطنات المستقبلية التي تخطط الحكومة لبنائها.

تمت زيادة المراقبة الموضوعية على المستوطنات «غير القانونية» من خلال وحدة بيئية شبه عسكرية أسسها أرييل شارون سنة ١٩٧٦ سميت «الدورية الخضراء» (غرين باترول) تملك صلاحية هدم الخيم «غير القانونية» والسيطرة على حجم أراضي الرعي، ومصادرة الدواب، وإتلاف المحاصيل، إذا ما افتقد أصحابها التصاريح الملائمة، إضافة إلى تغريم وإخلاء ساكني المستوطنات «غير القانونية». وكانت قد أدت عمليات الاقتحام التي قامت بها هذه الدورية إلى التسبب بأضرار فادحة، وإيقاع عدد من القتلى في عدة مناسبات. وفي حال تم اكتشاف مبان غير قانونية من خلال المراقبة الجوية، يتم إبلاغ المالكين بأمر هدم تتم محاكمة كل من لا يستجيب له، وتغريمه، وإلزامه بدفع تكاليف الهدم كاملة.

هناك ٢٢ ألف منزل غير مرخص في منطقة النقب، وجميعها معرضة لخطر الهدم وفقا لما أفادت به لجنة الأربعين (اللجنة من أجل الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها في إسرائيل).

يعاني البدو الذين يعيشون في المناطق المعترف بها أوضاعا على الدرجة نفسها من سوء، فهم من أفقر المجموعات التي تواجه مشاكل اقتصادية ومادية هائلة في إسرائيل. حيث يعاني البدو من نسبة بطالة مرتفعة، ومن المخدرات ومن معدل جريمة مرتفع، ومن عدم الاندماج الاجتماعي وتدني نسبة التعليم.

أما وضع البنى التحتية، فهو رديء، إذ أن الإنارة في الشوارع، وأنظمة التصريف الصحي، والأرصفة، غير مكتملة في جميع البلدات تقريبا. ولم تعط سلطات التخطيط أهمية كافية لاحتياجات ثقافة البدو، خصوصا رغبتهم بالتكتل العائلي الذي يهدف إلى المحافظة على أواصر القرى بشكل تقليدي في بيئة مستقرة، من خلال مشاركة الموارد